دور التكوين المقاولاتي في تفعيل التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة –دراسة حالة–

أ. أمينة بن جمعة
طالبة دكتوراه
جامعة خنشلة (الجزائر)

أد. الربيعي جرمان
مدير مخبر حاضنات الأعمال والتنمية المحلية
جامعة خنشلة (الجزائر)

المستخلص:

في هذه الدراسة، سوف نحاول إبراز العديد من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدءا من إنشائها، إلى نموها ونجاحها، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات وأهمها غياب المعارف اللازمة لقيام المشروع، أصبح توفير التكوين ضرورة ملحة لتحقيق المشروع وكذا ضمان استمراريته وكفائته. وهذا ما تحاول توفيره مشاتل المؤسسات، فكانت عينة الدراسة متمثلة في بعض طلبة الجامعات وطلبة التكوين المهني، الذين استفادوا من الدورة التكوينية التي قامت بها مشتلة المؤسسات بولاية خنشلة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم للدراسة، بالاعتماد على الإستبانة في جمع البيانات، والاستعانة ببرنامج.spss

الكلمات الرئيسية: التكوين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، الإنشاء، المؤسسات الناشئة.

Abstract

In this communication, we will try to show the many difficulties facing the Small and medium entreprise, their creation , their growth and their success. The main constraints which challenge these SME are mainly, the most important lack of knowledge needed to do the project it became the provision of training is an urgent need to achieve the project, as well as to ensure its continuity And its efficiency. This is what is trying to be provisioned business incubators. was the study sample represented by some university students and vocational training students ,who benefited from the training session conducted by business incubator of Khenchela.Was used descriptive and analytical approach as an appropriate approach to the study, by reliance on a questionnaire in data collection, and use the spss programme.

Keywords: Training, Small and Medium Enterprises, Entrepreneurial, creation, startup.

أولا: الجانب المنهجي

1. تمهيد:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة، أصبح التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد البدائل المتاحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ خاصة بعد أن أثبتت تجارب العديد من الدول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لمدى مساهمتها في دعم التنمية المحلية، والرفع من الناتج الإجمالي الخام والصادرات وتخفيض تكاليف الإنتاج. واعتبارها رافد من روافد التطور التكنولوجي من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات تكنولوجيا عالية التي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة على مختلف الأصعدة.

لكن رغم هذه الأهمية إلا أنها تعاني العديد من المشكلات والعقبات التي تواجهها لاسيما عند انطلاقها، حيث أنها تتميز بمعدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى من انطلاقها، فحسب بعض الدراسات تصل نسبة أو معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة الإنشاء إلى 80-90%، نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، الذي يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والأبحاث وخدمات التدريب.

وعلى غرار الكثير من الدول، فقد أولت الجزائر اهتمام كبير بهذه المؤسسات، والذي ظهر من خلال مختلف البرامج الحكومية المتواصلة التي سعت من خلالها محاولة تخطي مختلف العقبات التي تحول دون إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي لها علاقة بالمورد البشري وتنميته وتطويره، من خلال تكثيف الدورات التكوينية وكذا تنويع مصادر تقديم هذه البرامج فكانت مشتلة المؤسسات من أبرزها.

2.مشكلة الدراسة:

من خلال ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يساهم التكوين المقاولاتي في دعم التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة؟**

3.أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة، خاصة في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية الراهنة على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، فيعتبر التكوين المقاولاتي وتجويد تدفق معلوماته وخبراته والاكتساب الحقيقي للفرد منه، أهم الركائز الأساسية التي تساهم في قيام مشروع واستدامته.

4.أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرض إلى أهم المشاكل التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معرفة أهم الهياكل الداعمة التي تساهم على إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة؛
- معرفة أهم الخصائص التي لا بد أن يتميز بها المقاول؛
- تبيان أهمية التكوين المقاولاتي ومدى مساهمته في تشجيع إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

5. فرضيات الدراسة:

تنحصر فرضية الدراسة في الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم التكوين المقاولاتي الذي تقدمه مشتلة خنشلة في التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

6. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة المراجع باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الجريدة الرسمية وبعض المواقع الالكترونية، وتم استخدام الاستبيان للتعرف على دور التكوين المقاولاتي في تفعيل التوجه نحو إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

7.الأدبيات النظرية والدراسات السابقة:

1– إشكالية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها :

لا يوجد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريف عالمي، لكن يتم تعريفها حسب حجمها استنادا إلى عدد موظفيها، ومجموع الميزانية العمومية ودورانها التي تختلف حدودها من بلد لآخر.[1]

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية. فالمؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد عمالها بين 10 و49، كما أن رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دج ومجموع ميزانيتها لا يفوق 100 مليون دج، وتعد المؤسسة متوسطة اذا تراوح عدد عمالها بين 50 و250 عامل، وكان رقم أعمالها بين 200 مليون و500 مليون دج.[2]

ولقد تم إدخال بعض التغييرات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[3]

–تشغل من (1) الى 250 شخصا.

–لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

1–2:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم أن المؤسسات لم تعرف لحد الآن اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها إلى أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي.[4] فالمؤسسات الصغرى والصغيرة هي أكبر منشئي لفرص العمل في كل من الاقتصاديات الناشئة والصناعية.... (لكنها تواجه التحديات في توفير وظائف ذات نوعية جيدة). [5] فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، ليس فقط بسبب عددها وتنوعها، ولكن أيضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية، ومساهمتها في التنمية الجهوية، وإكمالها لقطاع المؤسسات الكبرى أو اعتبارها ميدان لتجريب كل ما هو جديد[6] لكن هناك بعض الجدل فيما يتعلق ما إذا كان هذا نتيجة للعديد من الشركات الناشئة الصغيرة والتوسعات الإضافية، أو أقلية صغيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات نمو مرتفع التي تساهم بنصيب الأسد في خلق فرص عمل جديدة [7]. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لديها إمكانيات الابتكار وتنمية الدخل.[8]

ونظرا لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية.[9]

الشكل رقم (1–1): يبين انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة

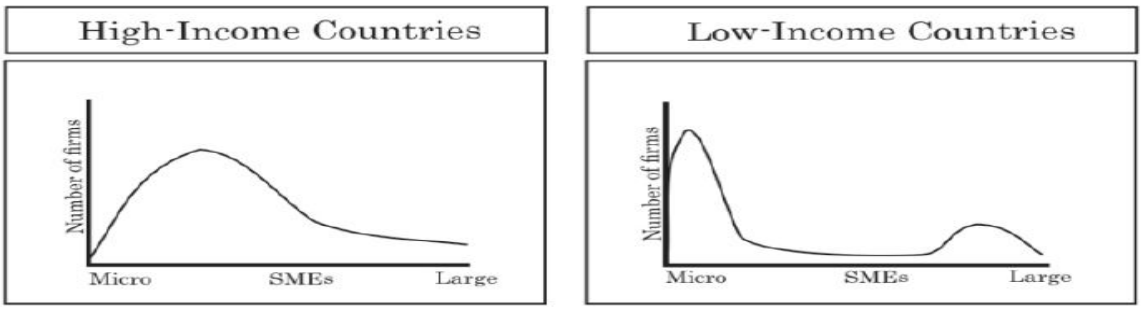

المصدر: مني البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة:« الوسط المفقود» والحصول علي التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود الوسط المفقود–، 26سبتمبر 2016، ص 4.

يبين هذا الشكل أن المؤسسات المصغرة، والصغيرة تتوزع بكثرة في الدول المتقدمة، وهي في ارتفاع مستمرـــ ثم تليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تتجه نحو الانعدام بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، في حين يوضح الشكل الثاني أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة شهدت توجها كبيرا مؤخرا، بينما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية قليل جدا ويشهد استقرارا في عددها (تغير طفيف)، بينما تتميز الدول النامية بكبر عدد المؤسسات الكبيرة بها، والتي تعبر عن تلك المؤسسات القائمة على القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات.

1–4: المشاكل التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ– أزمة التمويل:

يعدّ تمويل المؤسسات ص وم، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأنّ معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو توسعها أو حتى من خلال نشاطها الإنتاجي، لأنّ معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزنامة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه. [10]

تشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة تبحث عن التمويل[11] لذا يتطلب من الأجهزة الحكومية لبعض الدول إعادة النظر في الآليات والسياسات المالية المطبقة بها، على أساس الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نجاحا كبيرا في ميدان ضمان التمويل اللازم لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.فعلى سبيل المثال نجد أن معدل

المديونية لهذه المؤسسات في اليابان وصل إلى 74.5%خلال سنة 1995وهو ما يفسر توجه البنوك اليابانية بشكل مكثف نحو تمويل هذه المؤسسات... وقد الدول المتقدمة كانت دائما ًالسباقة في تطبيق أحدث السياسات وإنشاء أنسب الآليات التي تتوافق والخصائص المالية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، حيث تعمل جاهدة على إيجاد أنسب الحلول للحد من إشكالية تمويلها.

ومجمل القول فإن مشكلة التمويل تعتبر أولى وأهم المشكلات المواجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم، وتكمن الصعوبات في عدم قدرة هذه المؤسسات على زيادة رأسمالها، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية، وحتى وإن حصلت على الائتمان فيكون قرضا قًصير الأجل بفترة سماح لا تتجاوز السنة، مقابل ضمانات صعبة التقديم. فالبنوك التقليدية خاصة في الدول النامية لا توجد لديها ثقافة تكييف القروض الممنوحة مع احتياجات طالبيها وخصوصياتهم، خاصة إن كانوا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من بين خصوصياتها ضعف رأس المال.[12]

كما يمكن القول أن مشكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعلق فقط بالتمويل وإنما يواجه العديد من المشاكل كا لمشكلة التقنية وضعف التنظيم الإداري ونقص المعلومات.[13] وغيرها من المشكلات التي يمكن ان نوردها فيمايلي:

ب– المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية: ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.[14]

ج– المشاكل والصعوبات الفنية والتسويقية:تتمثل في:[15]

1 –**المشاكل والصعوبات الفنية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة.

2 –الصعوبات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي :

– انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.

- تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.
- عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق.
- عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية.

د – ضعف الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي:

يشير رأس المال الاجتماعي الى مجموعة من العلاقات الشخصية بين المنظمات التي من خلالها يتمكن المقاولين من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد اللازمة لاكتشاف واستغلال الفرص التجارية ونجاح المؤسسة... فهي تخلق فرصا لتبادل السلع والخدمات التي يصعب الحصول عليها في التزام تعاقدي. خاصة إذا تعلق الأمر بالمبدعين فهو يساهم في تطوير العملية الابداعية[16]. وعلى الرغم من حقيقة أن روح المبادرة وصفت في ذلك الوقت بأنها عملية "التدمير الخلاق" (شومبيتر، 1947) إلا أن نظريته توقعت أن المقاولين الذين يستثمرون أكثر في رأس المال الاجتماعي يتمتعون عموما بأعلى العوائد المالية.لذا فهناك حاجة ماسة إلى تحديد أفضل الآليات للاستثمار في رأس المال الاجتماعي لتحقيق الميزة تنافسية.[17]

ه– القدرة على التعامل مع المخاطر: والمقاول هو أن يعمل بفعالية في مجال بيئة مليئة بالمخاطر؛ فهو يستطيع توظيف الأشياء الصحيحة ليتعامل مع خطر حالة عدم اليقين، فهو قادر على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف وقادرة على اتخاذ القرارات عندما يفتقر إلى أحد أو العديد من الموارد أو البيانات.[18]

كما يمكن إضافة الصعوبات التالية:[19]

1– تنمية الموارد البشرية: وتتمثل في:عدم توافر الكوادر المدربة في مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة، ضعف الوعي والمهارات الريادية لدى أصحاب المشاريع، ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات المشروع، عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية.

2- عدم توافق المعلومات المتعلقة ب:سوق العمل واحتياجاته، فرص الاستثمار؛الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على المنتجات، الإجراءات القانونية؛الأسواق الداخلية من ناحية الحجم والقدرة الشرائية، المعارض.مصادر المعدات والتكنولوجيا.

3- **القيم الاجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر**: عدم اهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمشروعات الصغيرة والترويج لها؛خلو مناهج التعليم من المبادئ الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والاقتصادية؛الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة؛

4- الوقت اللازم للتسجيل وعدد الإجراءات: فالوقت اللازم للتسجيل وعدد الإجراءات لا يزال مرتفعا جدا فى بعض الدول كالجزائر والكويت والمغرب وتونس (بين 55 يوما و39 يوما) والإجراءات تتراوح ما بين 4 إجراءات (تونس) و14 إجراء (الجزائر).

1-5: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

أ- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ : طبقا ل 91/291 المؤرخ في 18 سبتمبر 0991 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي وكالة وطنية ذات طابع خاص تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي جاءت أساساً لتشجيع إنشاء المؤسسات لصغيرة وتفعيل دورها وامتصاص البطالة، هدفها إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين البالغين الشباب البطالين البالغين ما بين 19 و35 سنة في شكل مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية. [21]

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم : بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها. ومن أهم وظائفها نذكر: تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الصغيرة. [22]

ج- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة: أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي،

وضع حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين35- 50 سنة ويحمل نفس/ لمواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة

وبحجم استثماري يصل : 5 مليون دينار جزائري يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، من35 إلى 50 سنة وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات،

وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية[23]

د– مرا كز التسهيل ومشاتل المؤسسات: من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تحديد أهداف رئيسية لاسيما وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، وتجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية، والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات والتي أنطلق انجازها من سنة 2007. [24]

ه– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

بلغ عدد المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة في جوان2011 الى 36918 مشروع تتوزع على قطاعات: النقل، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات الصحة، السياحة، الفلاحة. [25]

2–1 تعريف المقاولاتية:

لقد استخدم مصطلح (**Entrepreneurship**) لأكثر من 200 عام، إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال الريادية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني(بين– وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين الموردين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح[26]

يمكن تعريف **المقاولاتية** على أنها: "حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة". [27]

ويعرف الخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر في كتابه رجل أعمال **المقاول** على انه:" هو الشخص الذي يريد وقادر على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح" [28]

فعبد التطرق إلى مفهوم كل من المقاول والمقاولاتية واتضاح الفرق بينهما من حيث المفهوم، يظهر في الأفق عنصر ثالث والذي: يتعلق بالمقاولة كمؤسسة. ولتوضيح أكثر لابد من التطرق إلى الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): يوضح أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية كمؤسسة

مجلات الاختلاف	المقاولاتية	المقاولة المؤسسية
واقع الممارسة	نلتمسها أكثر في المنظمات صغيرة الحجم	نلتمسها أكثر في المنظمات كبيرة الحجم
طبيعتها ومهمتها	ابتداء مشروع صغير الحجم وإدارته	تشغيل وإدارة منظمة قائمة بالأصل
تحمل المخاطر والصعاب	أقل مخاطرة ومصاعب مقارنة مع المقاولة المؤسسية	أكثر صعوبة ومخاطرة من المقاولاتية وخصوصا المخاطرة المالية
الاستقلالية والاعتماد على النفس	المقاول مستقل بذاته ويعتمد على نفسه في إدارة منظمته	ليس مستقلا بذاته وإنما تابع لمنظمة معينة يخضع لإجراءاتها وقوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها وخصوصا البيئة الداخلية	أقل سيطرة على البيئة التي يعمل بها

المصدر:الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 1.

2-2: الخصائص التي يتميز بها المقاول الناجح:

من أهم الأساسيات والركائز التي تحقق نجاح المشروع واستدامته، أن يكون قائد المؤسسة والذي يمثل هنا المقاول يتصف بمجموعة من الخصائص التي لابد أن يتميز بها إما بالفطرة أو أن تكتسب، والشكل التالي يلخص أهم هذه الخصائص:

الشكل رقم (2): خصائص المقاول الناجح

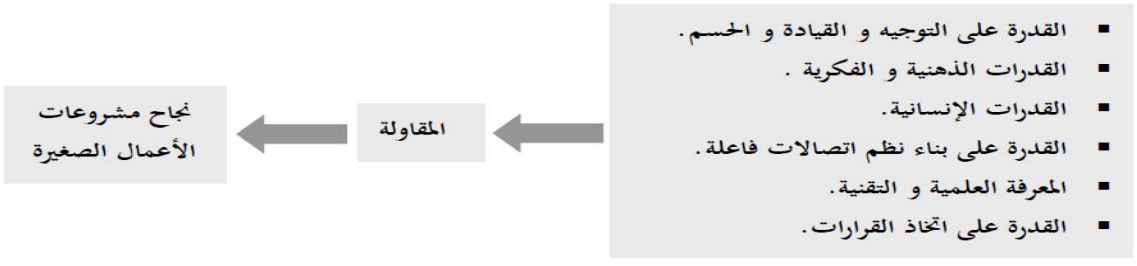

المصدر: لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد رقم 1، العدد 12، 2015 ص **122**..

2-3: التكوين المقاولاتي:

إنشاء مشروع صغير (أو تطوير فكرة مشروع) يحتاج إلى حزمة من التدريبات التي تهدف إلى توفير المعرفة الكاملة الخاصة بالتدريب التقني والمهني للشباب مع توفر الإرادة والرغبة في إنشاء مشروع [29] فالتعليم والخبرة له تأثير في أداء المشاريع.[20] من العناصر الرئيسية في تحسين معدل البقاء وتطوير الأداء لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين الكفاءات الإدارية للموظفين / المديرين.[31] فقد عقد اليونسكو حلقتي عمل في لوساكا، زامبيا وكامبالا، أوغندا، حيث جمعت صانعي سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني من 11دولة من شرق إفريقيا البلدان لتصميم حزم تدريبية نموذجية في ريادة الأعمال[30]

وقد تم إعداد العديد من البرامج التكوينية التي تساهم في تنمية المهارات لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويمكن ان نذكر على سبيل المثال أهم تلك البرامج التكوينية كالآتي:

1. أعرف حول الأعمال والمشاريع	**KAB**	Know about business
2. جد فكرة مؤسستك	**GYBI**	Generate your business idea
3. أنشئ مؤسستك	**SYB**	Start your business
4. حسن تسيير مؤسستك	**IYB**	Improve your business
5. وسع مؤسستك	**EYB**	Expand your business

المصدر: لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، **–2015المجلد رقم 1، العدد 12، 2015 ص 125.**

7– الدراسات السابقة:

نذكر منها مايلي:

– دراسة الجودي محمد علي، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، بعنوان: **نحور تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي:** والذي توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها وجود روح المقاولاتية لدى الطلبة، ووجود علاقة بين التعليم المقاولاتي الحالي وروح المقاولاتية لدى الطلبة لكن ليست بالعلاقة القوية، ما يفسر ضرورة وجوب تعديلات في برنامج

التعليم المقاولاتي، وخلصت الدراسة على مجموعة من التوصيات وكان من أهمها ضرورة إدراج مقاييس المقاولاتية في جميع التخصصات على مستوى الجامعة، مع اقتراح برنامج لماستر مقاولاتية على ضوء الدراسة الميدانية.

- دراسة الحدي نجوية، **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مقال منشور:** حيث خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل أهمها في: ضرورة تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبة الجامعة، ضرورة تحسيس الطالب إلى أن المقاولاتية اختيار وليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف، تدريس مقاييس تتعلق بإنشاء 'المؤسسات وتسييرها' في مختلف الاختصاصات.، وضرورة تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة، زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي في مختلف كليات الجامعة بمشاركة الوكالات الوطنية، إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعة تعنى بمشاريع الطلبة والدفع بهم نحو تحقيقها في أرض الواقع.

- دراسة Bellihi Hassan, Bazi Mohamed، مقال منشور (2015) بعنوان:

Role of SMEs in the Economic and Social Development: Case of Terroir Products in Souss Massa Draa Region (Morocco

حيث يهدف هذا المقال إلى وضع لمحة عن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال منتجات منتج تيروار في منطقة سوس ماسة درعة (المغرب) من أجل فهم دوافعهم وتطلعاتهم الرئيسية. وتوضيح العوائق الرئيسية التي تواجه هؤلاء رواد الأعمال من جهة والدور الهام الذي يلعبونه في الاقتصاد المغربي من ناحية أخرى. وتقترح هذه الدراسة اعتماد إستراتيجية تقوم على شبكة النسيج لتعزيز أفضل المنتجات تيروار والمساهمة في التنمية المستدامة في المنطقة. ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية مصحوبة بالتمويل للسماح لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنمو والوصول إلى بعد دولي. وبالتالي فإن مساهمة هذه الورقة هو اقتراح للباحثين في ريادة الأعمال للتركيز على نظريات مثل نظرية أصحاب المصالح لفهم أفضل للقضايا المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة تيروار.

ثانيا: الجانب الميداني للدراسة:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى:

1- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة الأفراد الذين استفادوا من الدورة التكوينية التي نظمتها مشتلة المؤسسات لولاية خنشلة، وهذا على مستوى المشتلة في الفترة الممتدة من 4/19 / 2017 إلى غاية 21 / 4 / 2017 وكذا على مستوى التكوين المهني بقايس- خنشلة- في الفترة الممتدة من 4/22 / 2017 إلى غاية 25 /2017/4، حيث تم توزيع الاستمارات على كافة المتكونين بالمشتلة وبالمؤسسة التكوين، حيث تم توزيع 65 استمارة تم تقسيمها كالتالي:

- على مستوى مشتلة المؤسسات تم توزيع 25 استمارة وكانت نسبة الاسترجاع 100%.
- على مستوى مؤسسة التكوين تم توزيع 30 استمارة وكانت نسبة الاسترجاع 83% ما يعادل 25 استمارة.

ب– أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي:

- **أسلوب جمع البيانات:**

تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات، حيث تم تصميم استمارة بحث تتكون من 3 محاور:يعبر المحور الأول عن الأسئلة المتعلقة بالمواصفات الشخصية لعينة الدراسة المتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى العلمي، الوظيفة. أما المحور الثاني يعبر عن الأسئلة المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم، والمحور الثالث يضم 4 عبارات والذي يعكس التكوين المقاولاتي ودوره في تحفيز وتفعيل التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ويضم 4 عبارات، وتم توزيعها على المكونين على مستوى المشتلة والتي تمت تسميتها بالفئة المبحوثة رقم –1–، والفئة المبحوثة رقم –2– تمثل افراد عينة التكوين المهني.

- **أسلوب التحليل الإحصائي:** تم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS ، وتمت معالجة باستخدام التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص عينة الدراسة.

2– تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

- من خلال الملحق رقم (1) نلاحظ أن نسبة الإناث للفئة المبحوثة الأولى المتعلقة بالدورة التكوينية التي أقيمت على مستوى المشتلة بلغت 52% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذكور، وأغلبهم تتراوح أعمارهم بين 20–30 سنة بنسبة قدرت ب56%، وما يميز هذه الفئة أن اغلبهم هم طلبة الجامعات وأكبر نسبة هي من فئة دراسات مابعد التدرج، حيث بلغت نسبة طلبة الدكتوراه 40%، هذا ما يفسر الاهتمام الكبير بهذه الدورة التكوينية لهذه الفئة، وما نسبته 64% من هذه الفئة المبحوثة يعملون في القطاع العام، أما بالنسبة للفئة المبحوثة الثانية التي تشمل طلبة التكوين المهني الذين استفادوا من الدورة التكوينية التي قامت بها المشتلة على مستوى مؤسستهم، بلغت نسبة الذكور 60% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذكور، هذا مايفسر توجه الذكور نحو التكوين المهني اكبر من الإناث، وأغلبهم تتراوح أعمارهم بين 20–30 سنة بنسبة قدرت ب88%، وهي اكبر نسبة مقارنة بالفئة المبحوثة الأولى، و100% من هذه الفئة مستواهم التعليمي يتراوح بين المستويات الأولى من التعليم (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، وأغلبهم بطالين حيث بلغت نسبة البطالة في هذه الفئة 44% وهي أعلى نسبة، هذا ما قد يعزز الرغبة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم.
- نلاحظ من خلال الملحق رقم (2) أن أغلب الأشخاص في الفئة المبحوثة الأولى والثانية لديهم الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم، حيث بلغت على التوالي 80% و92%، هذا ما قد يساهم تجسيد المشروع على ارض الواقع لأن أهم شيء لإقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة وضمان نجاحها هي الرغبة والإرادة في إنشاء

المؤسسة لان الإرادة هي التي توجه وتحقق الطموح والهدف، كما نلاحظ أن هناك فئة ليس لديها ميول نحو الثقافة الاستثمارية وثقافة العمل الحر حيث قدرت نسبتهم على التوالي ب 20% و8%.

- يبن الملحق رقم 3 أن السبب الحقيقي وراء الرغبة في إنشاء مؤسسة بالنسبة للفئة المبحوثة رقم –1– هو الرغبة في زيادة الدخل بنسبة 35% وكذا الرغبة في الحصول على منصب شغل بنسبة 25%، تليه الاختيارات الأخرى نسب ضعيفة 15%، 10%، 10%، 05%، هذا مايفسر بأن هناك دافع قوي قد يساهم بدرجة كبيرة في إنشائهم لمؤسسته، بينما حقق خيار الرغبة في زيادة الدخل بالنسبة للفئة المبحوثة رقم –2– والرغبة في الحصول على عمل نسب متقاربة جدا حيث كانت 34 %، 30% على التوالي هذا مايؤكد أن أغلبية الفئة المبحوثة هم بطالين (حيث كانت نسبة البطالين في هذه الفئة أو دخلهم ضعيف حيث كانت النسبة 60 %، وهي نسبة مرتفعة جدا) أما باقي الخيارات حققت النسب التالية: 8%، 8%، 4%، 4%.
- من خلال الملحق رقم (4) يمكن القول بأن هناك وعي بأهمية اكتساب المهارات ومختلف المعارف التي لابد من توافرها في الشخص الذي يرغب بنجاح فكرة مشرعه واستدامة مؤسسته، وكذا ضرورة التوجه إلى جهاز أو هيكل يساهم في تعزيز فكرة المشروع حيث فضل مانسبته44% و32% التوجه أولا نحو مراكز تسهيل ومشاتل المؤسسات هذا مايفسر بأن هذه الفئة ترى بأن: فهم فكرة المشروع وضبطها والقدرة على شرحها وتوضيحها وتوسيعها هي رأس المال الحقيقي(فهناك العديد من الشركات لم يكن لديها تمويل وابتدأت بمشروع صغير وقامت وأصبحت مؤسسة كبيرة)، ويؤمنون بأن التمويل يأتي لوحده، ويبين هذا الجدول أن هناك فئة أخرى ترى بأن التمويل هو أهم عنصر لقيام المشروع حيث بلغت نسبتهم على التوالي: 28% و44%، كما نلاحظ من هذا الجدول أن هناك 3 أشخاص أجابوا بأخرى وهذا يعود إلى أنهم يريدون تمويل مشروعهم بأنفسهم ويكون تمويلا ذاتيا، وهو احد المفاهيم التي قد تكون قائمة على انه إما: يملك التمويل الكافي حتى وان كان المشروع كبيرا، وإما ان المشروع الذي قد يرغب في إنشائه لا يحتاج إلى تكلفة كبيرة وهو قادر على تغطيتها.
- يبين الملحق رقم (5) أن الفئة المبحوثة رقم –1– ترى بأن أحد أهم العقبات التي قد تواجههم في حالة إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة خاصة بهم هو عائق التمويل حيث بلغت نسبته 36 %، بينما بلغ خيار الرشوة والفساد الإداري أعلى نسبة بالنسبة للفئة المبحوثة الثانية التي قدرت ب32 %، هذا ما يفسر بأن الفئة المبحوثة الثانية هي الأكثر تأثرا بالبيئة الخارجية، بينما حقق خيار صعوبة الحصول على الإحصائيات المختلفة والمعلومات من الإدارة نسبة 20%، هذا مايفسر بأن هذه الفئة تستند في إجابتها على بعض التجارب حيث كانوا يقومون ببحوث ميدانية وواجههم هذا العائق مما جعل 5 أشخاص يفضلون هذا الخيار، كما يبين الجدول أن الفئة المبحوثة الثانية ترى ان نقص المعارف والمهارات من بين العوائق التي قد تحول نحو إنشاء مؤسسة حيث قدرت نسبته ب28 %، هذا ما يفسر بأن غياب عنصر التكوين الذي يساهم في صقل المعارف والمهارات بإمكانه أن يعيق تحقيق ونجاح واستدامة المؤسسة.

- من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ ان كلا الفئتين استفادوا من دورات تكوينية قامت بها المشتلة حيث بلغ عدد المستفيدين من الدورات التكوينية على التوالي 16 و22 شخص، والذين استفادوا من الملتقيات العلمية والأيام الدراسية كان عددهم على التوالي 5 و2 شخص، حيث كان عدد المستفدين في الفئة اكبر من الفئة الثانية هذا مايفسر أن المشتلة تنظم أغلب الأيام الدراسية والملتقيات الدراسية بالجامعة، وكذا تقوم بمعارض بالتنسيق مع الجامعة في المناسبات العلمية المختلة أكثر من مراكز التكوين المهني حيث بلغ عدد الأشخاص الذين رجحوا هذا الخيار4 و1 شخص على التوالي، أما باقي الخيارت فقد بلغت نسب معدومة.
- من خلال الملحق رقم (7) نلاحظ ان الفئة المبحوثة الأولى لا توافق بشدة وبنسبة 52%على عبارة ساهمت المشتلة في تنمية مهاراتي وقدراتي على إنشاء مؤسسة خاصة بي، بالإضافة إلى أن مانسبته 36 % تتفق في عدم مساهمة المشتلة في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، ويمكن تفسير ذلك بأن المعارف التي استفادت منها هذه الفئة ليست جديدة بالنسبة لهم هذا ما لم يساهم بحسب رأيهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، كما حققت باقي الخيارات نسب مخفضة 8%و4 % والتي تكون على الأرجح إجابات الطلبة الذين هم في طور ليسانس، على عكس الفئة المبحوثة الثانية التي أبدت موافقتها على هذه العبارة وبنسبة 64%، وآخرين يوافقون وبشدة على أن المشتلة في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، هذا ما قد يفسر من أن هذه الفئة مهتمة أكثر بمثل هذا التكوين وأعطت تركيزا اكبر بالإضافة إلى قلة مثل هذه النشاطات على مستوى مؤسستهم.
- يبين الملحق رقم (8) ان الفئة المبحوثة رقم -1- توافق على عبارة من خلال المشتلة تعلمت جيدا كل مايتعلق بكيفية إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة وذلك بنسبة 52 %، هذا مايفسر بأن أغلب الأشخاص الذين رجحوا هذا الخيار لا توجد لديهم الخبرة والكفاءة الكافية لإنشاء مؤسسة ص أو متوسطة بالإضافة إلى أنهم من خلال التكوين استفادوا من تجربة شبه حقيقة (عن طريق إنشاء مؤسسات افتراضية) حول كل المراحل المتعلقة بإنشاء مؤسسة خاصة بهم، بدءا من الإجراءات القانونية الى غاية قيام المؤسسة على أرض الواقع وبيع المنتوج او الخدمة في السوق، لأن نجاح رائد الأعمال ينبع من ان كان هذا شخص مؤهل أم لا، وحقق خيار لا أوافق 36 %، فيمكن ان تعود هذه الإجابة على حاملي المشاريع الذين تجاوزوا هذه المرحلة بالإضافة الى بعض طلبة الدكتوراه.
- يساهم الشكل رقم (9) في تقييم الاستفادة من خدمات المشتلة حيث يبين التقييم الشخصي للفرد وبشكل عام حول الخدمات التي قدمتها المشتلة وأثرها على الشخص المتكون فنلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن 14 فرد من مؤسسة التكوين المهني يرون أنهم أفضل بكثير من قبل، و8 أشخاص منهم يرون أنهم أحسن من ذي قبل، و3 منهم يرون انه لا يوجد أي تغيير، هذا ما قد ينعكس إيجابا على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني وكذا الدولي، أما الشكل الثاني فيبين إن 8 أشخاص فقط يرون إنهم أفضل بكثير، و12 منهم يرون أنهم أحسن، و5 منهم عبروا بأنه لا يوجد أي تغيير، وهذه الإجابات عموما تعتبر ايجابية.

3– اختبار الفرضية:

– يساهم التكوين المقاولاتي التي تقدمه مشتلة المؤسسات بخنشلة في التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

لاختبار الفرضية، تم الاعتماد على التكرارات ونسب الموافقة، كما هو موضح في الملحق رقم (7) و(8)، بالإضافة إلى الشكل رقم (9)، حيث نلاحظ من خلاله، أن مستوى التكوين الذي تقدمه المشتلة ساهم تنمية مهارات وقدرات المشاركين بالإضافة إلى التقييم الايجابي في الاستفادة من خدمات المشتلة، الذي يساهم بدوره في تعزيز وتحفيز التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة.

مما سبق نستنتج بأن الفرضية القائلة "يساهم التكوين المقاولاتي التي تقدمه مشتلة المؤسسات بخنشلة في التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة" صحيحة.

ثالثا: النتائج والتوصيات.

– رغم التفاوت بين عدد الذكور والإناث المشاركين في الدورة التكوينية من الفئة الثانية إلا انه لم يؤثر على الرغبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرغبة في إنشاء مؤسسة لا تقتصر على مستوى تعليمي معين.
– تعتبر البطالة والرغبة في زيادة الدخل من أهم الأسباب المحفزة على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.
– تفيد نتائج التحليل بأن من بين أهم العوائق التي تقف وراء انجاز المشروع هي كل من التمويل وكذا نقص المعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مشروع، هذا ما يفسر أن هناك وعي بأهمية التكوين (فيما سبق كان التمويل هو العائق الأول والكبير الذي يواجه إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة) الذي يمكنهم صقل معارفهم ومهاراتهم الذي بدوره يساهم تحقيق ونجاح واستدامة مؤسستهم.
– لتحقيق استفادة اكبر من البرامج التكوين في ميدان المقاولاتية لا بد من البحث عن أساليب ابتكاريه تساهم في ترسيخ اغلب المفاهيم المعارف للمكونين، وإثراء الدورات بتجارب ناجحة في هذا الميدان بعقد شراكة معهم للمساهمة في التوسع أكثر وتشجيع الثقافة الاستثمارية لدى كل الطلبة سواء كانوا جامعيين أو من المراكز التكوينية.
– كما تشير نتائج التحليل أن طلبة التكوين هم الأقرب على طلبة الجامعات لتحقيق نجاح لمؤسساتهم ص أو م، باعتبارهم هم الأقرب وعلى دراية بالمحيط الخارجي.
– لابد من التنسيق بين مختلف البرامج مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التوجه نحو مساندة حاملي الأفكار في تحقيق مشاريعهم خاصة تلك التي تتوفر عنصري الابتكار والإبداع.
– –لابد من وجود هيئة متخصصة تعنى بربط نشاط المؤسسات الصغيرة بالاقتصاد الوطني.

- داخل المشتلة يتم التركيز على خدمة حاملي المشاريع، لذا لا بد ان يكون الموظفين العاملين بالبيئة الداخلية بالمشتلة أشخاص مؤهلين ومدربين، بدءا من صاحب المؤسسة الى غاية الموظفين (وهذا مالمسناه بمشتلة خنشلة).
- لابد من التوسع أكثر في نشر المعلومات الخاصة بهياكل الدعم وما يمكن ان تقدمه من مختلف التحفيزات التي تساهم في تحقيق المشروع.
- بما أن هناك بعض الطلبة الذين لا يفضلون التوجه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بسبب بعض العقائد الدينية، فلا بد من التوجه نحو أقامت علاقات وشراكة مع البنوك الإسلامية لضمان توجه عد اكبر نحو إنشاء مشاريع خاصة بهم.

الملحق رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والوظيفة

البيانات		الفئة المبحوثة رقم–1–		الفئة المبحوثة رقم–2–	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الجنس	أنثى	13	52%	10	40%
	ذكر	12	48%	15	60%
	المجموع	25	100%	25	100%
السن	أقل من 20 سنة	–	–	3	12%
	بين20–30 سنة	14	%56	22	88%
	بين 30–40 سنة	10	%40	–	–
	أكثر من 40 سنة	1	%4	–	–
	المجموع	25	100%	25	100%
المستوى التعليمي	ليسانس	7	%28	–	–
	ماستر	5	%20	–	–
	دكتوراه	10	%40	–	–
	أخرى	3	%12	25	100%
	المجموع	25	100%	25	100%
الوظيفة	موظف في القطاع العام	16	%64	–	–

أعمال حرة	2	%8	10	40%	
بطال	7	%28	15	60%	
أخرى			5	%20	
المجموع	25	100%	25	100%	

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (2): يبين مدى رغبة أفراد العينة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم

العبارة	الفئة المبحوثة رقم -1-		الفئة المبحوثة رقم -2-	
لدي الرغبة والإرادة في انشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة خاصة بي	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	20	%80	23	92%
لا	5	20%	2	8%
المجموع	25	100%	25	100%

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (3): اجابات العينة حول السبب والدافع من وراء انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم

العبارة	الفئة المبحوثة رقم -1-		الفئة المبحوثة رقم -2-	
إذا كان جوابك نعم ما السبب وراء ذلك؟	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

الرغبة في زيادة الدخل	7	%35	8	%34
الحرية في الوقت	3	%15	1	%4
تحسين ظروف المعيشة	2	%10	3	%1
الرغبة في الحصول على منصب عمل	5	%25	7	%30
التقليل من نسبة البطالة في المجتمع	1	% 5	2	%8
الحصول على مكانة اجتماعية	2	%10	2	%8
المجموع	20	100%	23	100%

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (4): يبين اجابات عينة الدراسة حول مصدر الدعم والتمويل

السؤال	الفئة المبحوثة رقم –1–		الفئة المبحوثة رقم –2–	
إذا أردت انجاز مؤسسة خاص بك الى من تلجأ لدعم وتمويل مشروعك أولا؟	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ANSEJ	7	%28	11	44%
ANGEM	1	%4	3	12%
ANDI	5	%20	1	4%
مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات	11	%44	8	32%
أخرى	1	%4	2	8%
المجموع	25	100	25	100%

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (5) إجابات عينة الدراسة ححول احد أهم العقبات التي قد تواجههم

السؤال	الفئة المبحوثة رقم -1-		الفئة المبحوثة رقم -2-	
في نظرك ماهو أحد أهم العقبات التي قد تواجهك ان أردت إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة؟	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صعوبة الحصول على الاحصائيات المختلفة والمعلومات من الإدارة	5	20%	2	8%
الرشوة والفساد الاداري	4	%16	8	32%
أزمة العقار	2	%8	3	12%
أزمة التمويل	9	%36	4	16%
نقص المعارف والمهارات	4	%16	7	28%
عدم القدرة على تحمل المخاطر	1	%4	1	4%
المجموع	25	%100	25	100%

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (6) الوسائل التي تستخدمها المشتلة لتشجيع انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم

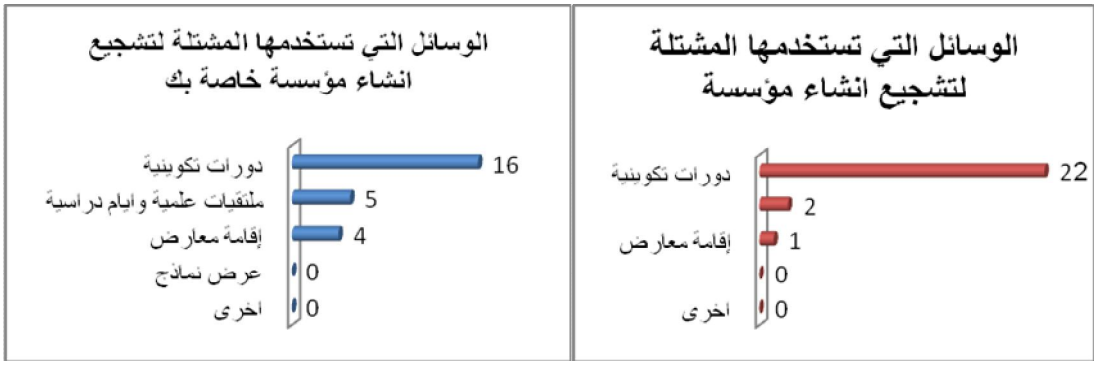

المصدر: أعد االشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان للفئة المبحوثة رقم 1 المصدر: أعد االشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان للفئة المبحوثة رقم 2

الملحق رقم (7) اجابات افراد العينة حول مدى مساهمة المشتلة في تمية المهارات والقدرات اللازمة لإنشاء مؤسسة

العبارة	الفئة المبحوثة رقم –1–		الفئة المبحوثة رقم –2–	
ساهمت المشتلة في تنمية مهاراتي وقدراتي على إنشاء مؤسسة خاصة بي	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لا اوافق بشدة	13	%52	–	–
لا اوافق	9	%36	–	–
اوافق	2	%8	16	64%
اوافق بشدة	1	%4	9	36%
المجموع	25	100	25	100

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (8): إجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة المشلة من خلال الدورة التكوينية في كيفية إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة

العبارة	الفئة المبحوثة رقم –1–		الفئة المبحوثة رقم –2–	
من خلال التكوين الذي قامت به المشتلة تعلمت جيدا كل مايتعلق بكيفية إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	9	12%	14	56%
لا أوافق	3	36%	10	40%

أوافق	13	52%	1	4%
المجموع	25	%100	25	100%

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملحق رقم (9): يبين تقييم الاستفادة من خدمات المشتلة

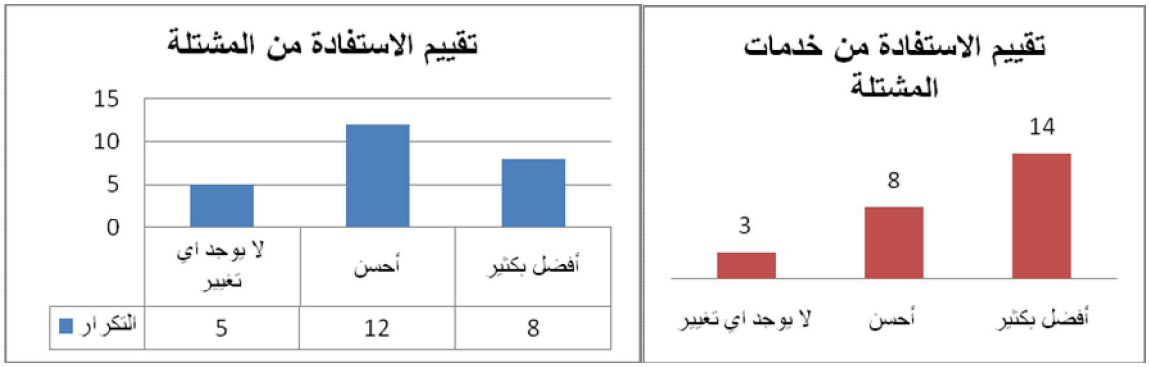

المصدر: أعد االشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان للفئة المبحوثة رقم 1 المصدر: أعد االشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان للفئة المبحوثة رقم 2

قائمة المراجع:

(1) Bellihi Hassan, Bazi Mohamed, Role of SMEs in the Economic and Social Development: Case of Terroir Products in Souss Massa Draa Region (Morocco), Advances in Economics and Business 3(8): 340-347, 2015, p1

(2) زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 05، 2005، ص:173.

(3) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المادة 5 من العدد 2المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438عام ه الموافق ل2017/02/11، المتضمن للجريدة الرسمية"، ص 05.

(4) عبد الحميد غوفي، إلياس غقال، القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، ص 35.

(5) Sustainable Enterprise Programme Entrepreneurship and SME Management Training ,The ILO and Sustainable Enterprises, November 2014 , p1 www.ilo.org/wcmsp5/groups/.../wcms_175474

(6) زرايري بلقاسم، العناقيد **الصناعية استراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07، 2007، ص169.

(7) مني البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: »الوسط المفقود» والحصول علي التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود الوسط المفقود–، 26سبتمبر 2016، ص 4.

(8) Bellihi Hassan, Bazi Mohamed**, Role of SMEs in the Economic and Social Development: Case of Terroir Products in Souss Massa Draa Region (Morocco),** Advances in Economics and Business 3(8): 340-347, 2015, p1**.**

(9) Davidsson, Per & Delmar, Frederic High-growth firms : characteristics, job contribution and method observations, In RENT XI Conference, 27 - 28 November 1997, Mannheim, Germany.

(10) سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفيةالإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول : "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري 2011 غرداية – الجزائر، ص09.

(11) Matthew Gamser, **Opportunities and challenges for SMEs in 2016 A financing perspective,** BIAC, B20 China, World SME Forum, SME Finance Forum (2016) Financing Growth , SMEs in Global Value Chains 2016 Edition, p 37.

(12) زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006-2007، ص36.

(13) Mark Breij , Amit Bouri , Report on Support to SMEs in Developing Countries Through Financial Intermediaries , November 2011, Dalberg P09

(14) بركان دليلة، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –ولاية بسكرة –**، الملتقى الوطني حول:استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص ص: 04، 05.

(15) سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفيةالإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري 2011 غرداية – الجزائر ص09.

(16) Jean Rédis,Jean-Michel Sahut, working paper ; Entrepreneuriat répété, capital organisationnel et accès au financement ,par capital-risque ,2014, P:15,pag business school ,http://www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP14/05/2016 htm14 :30

(17) Op cit.

(18) Joseph G ,Hadzima jr,seven characteristics of highly effective entrepreneurial employees,Boston Business Journal ;1994-2005,p:1.

(19) محمود مرسي لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد03، لسنة 2004، ص ص: 119، 120.

(20) Micheline Goedhuys Æ Leo Sleuwaegen, **High-growth entrepreneurial firms in Africa: a quantile regression approach,** Small Bus Econ (2010) 34:31–51(springer) , p 35.

(21) قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005–2013**، مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة 2 – العدد 22، جوان 2015، ص 20

(22) شراف عقون، زموري كمال، **"ترقية المقاولة النسائية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة الجزائر"**، الملتقى الوطني الثاني، التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 19 و20 أكتوبر 2015.ص ص: 303، 304

(23) الحدي نجوية، **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر–، ص 105.

(24) شراف عقون، زموري كمال، **"ترقية المقاولة النسائية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة الجزائر"**، الملتقى الوطني الثاني، مرجع سابق.ص ص، 303- 304.

(25) قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005–2013**، المرجع السابق.

(26) منصوري الزين، **آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية**، الملتقى العلمي الدولي حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال 8/7/6أفريل 2010، محمد خيضر بسكرة، ص 5.

(27) منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر:بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**، إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر18-19 افريل 2012، ص 02.

(28) BERREZIGA AMINA, MEZIANE AMINA, LA CULTURE ENTREPRENEURIALE CHEZ LES ENTREPRENEURS ALGERIENS, Colloque National sur : les Stratégies d'Organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie, UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA , 18-19/04/2012, p02.

(29) Peter Smith, **STARTING MY OWN SMALL BUSINESS** (A training module on entrepreneurship for students of technical and vocational education and training at secondary level), UNESCO, Paris, March 2006, P4

(30) Op cite

(31) Sustainable Enterprise Programme Entrepreneurship and SME Management Training ,The ILO and Sustainable Enterprises, November 2014 , p1, www.ilo.org/wcmsp5/groups/.../wcms_175474